

رفع العمولة من 1 إلى 2,5% لدى بعض البنوك عند السحب خارج الكويت 150% زيادة عمولات السحب النقدي للبطاقات الائتمانية

رفع العمولات
جاء قبل بدء
موسم السفر بعد
شهر رمضان

هجمة العملاء
على إصدار
البطاقات هرباً
من فواتير دفعت
بنوكاً لرفع
عمولتها

بنوك سهلت
عملية الإصدار
وجعلتها مجانية
وضاقت حدودها
الائتمانية



محمود فاروق

أدى تذبذب العملات العالية وتراجع الدينار مقابل الدولار الأميركي إلى اتخاذ بنوك تقليدية وأخرى تعمل وفق الشريعة الإسلامية قراراً برفع عمولتها على السحوبات النقدية عند استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات الـ ATM خارج الكويت.

وزادت عمولة البنك على السحب النقدي بنسبة تصل إلى 150%، تصل العمولة من 1% إلى 2,5% للمبالغ النقدية المسحوبة بالعملة الأجنبية باستخدام البطاقات الائتمانية خارج الكويت، وتختلف النسبة من بنك إلى آخر (على العميل مراجعة بنكه)، أما بطاقات السحب ATM فتحسب عمولتها (2,5% + سعر الصرف لدى بعض البنوك) فيما أبقى عمولة السحب على المشتريات عند مستوياتها الحالية وهي (سعر الصرف).

ويقول مدير ائتمان في احد البنوك لـ «الأنباء» إن رفع الفائدة المقلب يضع البنوك أمام ضرورة التحوط من تأثيره على العملة المحلية، وهو ما دفع إلى رفع العمولة السحوبات النقدية قبل حلول موسم الصيف الذي يكثر فيه السحب خارج الكويت، والمتوقع أن يبدأ بعد انتهاء شهر رمضان، ويضيف أن هناك هجمة للعملاء لإصدار البطاقات الائتمانية هرباً من فواتير القروض

لا تغيير
على عمولة
السحب على

المشتريات

تذبذب العملات
العالمية دفع
إلى تحوط بنوك

من آثار رفع
الفائدة الأميركية

الائتمانية،
5 - الحصول عليها والسحب
من خلالها خلال فترة لا
تتجاوز 48 ساعة.
6 - إصدار البطاقات الائتمانية
مجانياً في كثير من البنوك دون
أي مصاريف إدارية.
7 - عدم الحاجة إلى تحويل
راتب العميل من بنك إلى بنك
آخر.

ويرى مدير الائتمان أن هذه
الإجراءات بالنهاية تصب في
مصلحة البنوك، حيث سترتفع
إيرادات البنوك من العمولات
بشكل ملحوظ.

ووفق بيانات بنك الكويت
المركزي، فقد نمت عمليات
السحب عبر البطاقات الائتمانية
الصرفية في الكويت 142%
خلال 5 سنوات الماضية فقد
سحب 1,4 مليار دينار نقدية أو
مشتريات على مدار 5 سنوات
ماضية.

التي أصبحت مطلوبة من بنك
الكويت المركزي ضمن شروط
الاقتراض لأغراض استهلاكية،
حيث مطلوب الحصول على
فواتير توضح قنوات إنفاق
القروض.

ويقول المدير الائتماني أن
الإقبال على إصدار البطاقات
الائتمانية سزال في تزايد،
وحتى بعد زيادة نسبة العمولة
وذلك لعدة أسباب منها:

1 - سهولة التعامل معها، دون
شروط تأخر في الحصول على
القروض.

2 - إمكانية رفع الحد الائتماني
في بنوك دون التقيد بالحد
الائتماني الخاص براتب
العميل.

3 - إمكانية إصدار أكثر
من بطاقة للعميل ولأفراد
العائلة.

4 - عدم التقيد بشروط فتح
الحساب لإصدار البطاقة

من أولى الشركات المحلية في تطبيق هذه المعايير «كامكو» تعتمد قواعد «CFA» للسلوك المهني في إدارة الأصول

للمستثمرين وبالنسبة
لمستقبل النظام المالي،
وأضاف: «إننا نحكي كامكو،
وجميع الشركات التي اعتمدت
هذه القواعد، على قدرتها
العالية وجهودها المتواصلة
من أجل تحقيق الغيات في
الالتزام الملموس بأخلاقيات
المهنة ووضع المستثمرين
دائماً في المقام الأول في
لائحة أولوياتها». وتحدد
قواعد السلوك المهني لشركات
إدارة الأصول بوضوح
المسؤوليات الأخلاقية
والمهنية للشركات التي تدير
الأصول الاستثمارية نيابة
عن العملاء. كما تمنح هذه
القواعد المستثمرين، معياراً
للسلوك الأخلاقي الذي ينبغي
أن يتوقعوه من قبل مديري
الأصول ويوفر لهم مستوى
أعلى من الثقة في الشركات
التي تعتمد هذه التوجيهات
المتعلقة بالسلوك المهني.

تشكل على أساس التعاملات
بين مدير الصندوق والعملاء،
ويما يتماشى مع معايير
الالتزام والمخاطر». وأشار
«تتضمن قواعد السلوك المهني
على ضرورة تمسك مدير
الالتزام بالعمل بطريقة مهنية
وأخلاقية في جميع الأوقات بما
فيه صالح العملاء، وعبر قواعد
الاستقلالية والحيادية، ومن
خلال توفير عناصر الاحترافية
والكفاءة والعمل الجاد، فضلاً
عن دعم التواصل مع العملاء
في الوقت المناسب وبطرق
دقيقة تتماشى مع القواعد
المنظمة لاسواق رأس المال».

معايير متشددة وأخلاق مهنية
بحثة فيما يتعلق بتعاملنا
مع أصول العملاء لدينا، الأمر
الذي أهلكنا لأن نصبح الشركة
الرائدة على مستوى الكويت
والمنطقة من حيث حجم
الأصول المدارة، والتي تصل إلى
ما يزيد على 11 مليار دولار».



فيصل صرخوه

صرخوه: اتباعنا
لأخلاقيات السلوك
المهني أهلكنا نصبح

أكبر الشركات في إدارة
أصول العملاء

وأوضح
صرخوه «تقوم قواعد السلوك
المهني في مجال إدارة الأصول،
التي أطلقها برنامج المحلل
المالي الجاز CFA، على عدد
من المبادئ الأخلاقية التي

أعلن معهد المحلل المالي
الجاز CFA، الجمعية العالمية
المهنية بوضع معايير
التمييز المهني لمهنتي مجال
الاستثمار، عن انضمام
شركة كامكو للاستثمار إلى
قائمتها المتنامية للشركات
الاستثمارية التي تلتزم
بقواعد السلوك المهني في
قطاع إدارة الأصول.

وبهذا التوقيع أصبحت
شركة كامكو للاستثمار، واحدة
من أولى الشركات العاملة في
مجال إدارة الأصول في الكويت
التي تطبق هذه المعايير، ومن
بين أكثر من 1000 شركة
على مستوى العالم أعلنت
عن تطبيقها معايير الامتثال
لقواعد السلوك المهني.

ومن جهته، قال الرئيس
التنفيذي في كامكو فيصل
صرخوه: «لقد تمكنا خلال
الأعوام الماضية من كسب ثقة
المستثمرين من خلال تطبيقنا

سنستمر فيها حتى في أحلك الظروف وزير المالية: الكويت ليست لديها أي نية للحصول على أصوات لإدارة «دايمر» الألمانية

استثمرت الكويت في شركة
«دايمر» الألمانية، والذي نشر
على حساب وزارة المالية في
«تويتر» ونقله «الأنباء»، أن
الكويت تحافظ على تعهداتها
بتمسكها بوجودها في شركة
دايمر حتى في أحلك الظروف،
وستظل شريكاً ثابتاً يمكن
الاعتماد عليه. وأشار إلى
أنه خلال 10 سنوات الماضية
زادت استثمارات الهيئة ثلاثة
ضعف حيث كانت تشكل في
عام 2004 نحو 4,6 مليارات
يورو فقط.

وتطورت استثمارات الهيئة
العامّة للاستثمار الكويتية
في ألمانيا من محفظة صغيرة
في بنك دريزنر في منتصف
سبعينيات القرن الماضي تطورت
عبر السنوات لتمتلك الهيئة
الآن ما يقارب 14 مليار يورو
مجموع استثماراتها في ألمانيا،
حيث تدار هذه الاستثمارات
من خلال 31 من مديري
المحافظ الخارجيين مقسمة
إلى 17 محفظة للأسهم و14
محفظة للسندات وبذلك تعد
ألمانيا أكبر مضيف لاستثمارات
الهيئة في قارة أوروبا.

قال وزير المالية انس
الصالح إن نية للحصول على
أصوات من أجل إدارة الجانب
التجاري لشركة «دايمر»
الألمانية، وأوضح أن ملكية
الهيئة العامة للاستثمار
في «دايمر» تطورت خلال
40 عاماً الماضية من حصة
تبلغ 14,6% ما يعادل 329
مليون يورو عام 1974 إلى
أن أصبحت أكبر مساهم في
الشركة بحصة 6,9% بقيمة
تتجاوز 5 مليارات يورو،
لتصبح من أكبر المساهمين
في الشركة.

وأكد الوزير الصالح في
احتفالية مرور 40 عاماً على
استثمار الكويت في شركة
دايمر... (القطعة من اليوتيوب)



الوزير انس الصالح خلال إلقاء كلمته في حفل (دايمر)... (القطعة من اليوتيوب)

الياقوت: «ميسان» قدم المشورة لـ «الخليج» إصدار سندات بـ 100 مليون دينار

مكتب ميسان وشركاه الخبير
القانوني عبدالعزيز الياقوت
ان الإصدار يهدف إلى تعزيز
الشريحة الثانية لرأس مال بنك
الخليج عملاً بمطالبات اتفاقية
بازل 3.

وذكر الياقوت أن ميسان
قدمت عبر فريقها المتخصص
وبشكل حصري المشورة إلى بنك
الخليج بصفتها الجهة المصدرة
وإلى مديري الإصدار شركة

قدمت عبر فريقها المتخصص
وبشكل حصري المشورة إلى بنك
الخليج بصفتها الجهة المصدرة
وإلى مديري الإصدار شركة

مكتب ميسان وشركاه الخبير
القانوني عبدالعزيز الياقوت
ان الإصدار يهدف إلى تعزيز
الشريحة الثانية لرأس مال بنك
الخليج عملاً بمطالبات اتفاقية
بازل 3.



طارق يحيى



عبدالعزیز الياقوت

«الشال»: زيادة أسعار النفط تقلص عجز الموازنة إلى 5 مليارات دينار

وبالبلغ 25 دولاراً للبرميل، ولكنه أدنى بنحو
3,7- دولارات من سعر البرميل الافتراضي للسنة
المالية الفائتة البالغ 45 دولاراً. وفقد نحو -32%
من معدل سعر البرميل لشهر مايو 2015 من السنة
المالية الفائتة 2015/2016 البالغ نحو 60,7 دولاراً
للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2015/2016،
التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت،
لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو
42,7 دولاراً، أي أن معدل سعر البرميل لشهر مايو
2016 فقد نحو -3,3% من معدل سعر البرميل
للسنة المالية الفائتة.

قال تقرير الشال الاقتصادي إن زيادة أسعار
النفط تقلص عجز الموازنة إلى 5 مليارات دينار
وأضاف أنه بانتهاء شهر مايو 2016، انتهى الشهر
الثاني من السنة المالية الحالية 2016/2017، وبلغ
معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر مايو،
نحو 41,3 دولاراً للبرميل، مرتفعاً بما قيمته
نحو 5,2 دولارات للبرميل، أي ما نسبته نحو
14,2%، عن معدل شهر برميل البالغ نحو 36,1
دولاراً للبرميل. وهو يزيد بنحو 16,3 دولاراً
للبرميل، أي بما نسبته نحو 65,2%، عن السعر
الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية

• باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

الشركة الدولية المتحدة للتجهيزات الغذائية ش.م.ك.م



إعلان تذكيري

يتشرف مجلس إدارة الشركة الدولية المتحدة للتجهيزات الغذائية بدعوة
السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة
المالية المنتهية في 2015 والمقرر عقدها يوم الأحد الموافق 2016/06/19 في
تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً بقاعة الاجتماعات (1211) في مبنى وزارة
التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الدور الثاني، وذلك للنظر في جدول
أعمال الجمعية العمومية العادية لعام 2015.

الشرق - شارع خالد بن الوليد - أبراج مزاي - برج رقم 2 - الدور 22 - مكتب ب 02
هاتف: 22255918/22255917 - فاكس: 22251259

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح للمساهمين «أعيان»: حافظنا على استقرار استثماراتنا الرئيسية

السوق المحلي والقطاعات
التشغيلية في الدولة، إلا
أن واقع الأسواق كان منافياً
للتصريحات والتوقعات من
حيث السهولة وأسعار البيع
فلم تتواجد الفرص البيعية
الجيدة ولم تتمكن الشركة
من تنفيذ خططها المبنية على
تسهيل جانب من الأصول
في السنوات الأخيرة من
الخطة.

من جهته، أوضح عضو
مجلس الإدارة والرئيس
التنفيذي للشركة منصور
المبارك أنه على الرغم من
أن عام 2015 كان من أصعب
السنوات التي واجهت أسواق
الأسهم الخليجية بعد الأزمة
المالية العالمية في عام 2008،
فقدواصلت الشركة التركيز
على أنشطتها المتعددة وحققت
نتائج طيبة.

الجمعية العمومية
وكانت عمومية أعيان قد
وافقت على جميع بنود جدول
الأعمال بما فيها تقرير مجلس
الإدارة وتقرير هيئة الفتوى
والرقابة الشرعية وتقرير
مراقبي الحسابات، كما وافقت
على توصية مجلس الإدارة
بعدم توزيع أرباح نقدية أو
أسهم منحة على المساهمين
عن السنة المالية المنتهية في
ديسمبر 2015.



جانب من عمومية «أعيان»

خطة إعادة الهيكلة من دائني
الشركة، حيث تمكنت الشركة
من الحصول على موافقة
أغلبية الدائنين بالتوقيع على
عقود تمديد فترة السداد والتي
تم إرسالها بمذكرة قانونية
إلى قاضي المحكمة التجارية
للنظر في تمديد الحماية ضمن
قانون الاستقرار المالي.

وأشار إلى أن جزءاً من خطة
إعادة الهيكلة التي أعدت في
العام 2011 والتي تم بموجبها
الاتفاق مع الدائنين على جدول
الديونية كان يعتمد بشكل
أساسي على تحسين الأسواق
بشكل عام على المدى المتوسط
والتي بنيت عليها توقعات
خطة العمل في تسهيل بعض
الأصول لسداد الالتزامات في
أوقاتها، هذا بالإضافة إلى
التصريحات الحكومية والتي
أكدت تحسرك مجلة التنمية
في الكويت آنذاك وهو الأمر
الذي كان سيؤثر إيجابياً في

مليون دينار، بارتفاع بنسبة
11% عن العام المنصرم.
وأضاف أنه بمقارنة
الوضع المالي للشركة في
يومنا هذا بالوضع المالي
للشركة قبيل التوقيع على
خطة إعادة الهيكلة في عام
2012 نجد نقلة نوعية في
الموقف المالي للشركة، فمنذ
ذلك الوقت، استطاعت الشركة
تحقيق إجمالي المطلوبات
الخاصة بالدائنين من 332,5
مليون دينار إلى 162,3 مليوناً
بنهاية عام 2015، كما ارتفعت
حقوق مساهمي الشركة من
11,97 ديناراً إلى 77,9 مليوناً
في الفترة ذاتها.

«أعيان» حققت نقلة
نوعية في موقفها
المالي

حقوق المساهمين
ارتفعت إلى نحو
78 مليون دينار

الشركة حصلت على
موافقة أغلبية الدائنين
لتمديد فترة السداد

وفيما يتعلق بخطة إعادة
هيكلية الشركة أكد المرزوق
أن مجلس الإدارة ارتأى طلب
تمديد فترة السداد الخاصة
بالتزامات الشركة المقررة وفق

إعادة الهيكلة

وحوّل أداء الشركة في
2015، قال المرزوق أن الشركة
حققت في نهاية عام 2015
مجملاً إيرادات تبلغ 46,8
مليون دينار، حيث نتج عن
ذلك تحقيق صافي أرباح
بلغ نحو 7 ملايين دينار،
كما تعززت حقوق مساهمي
الشركة الأم لتصل إلى 77,9

الأداء المالي

وحوّل أداء الشركة في
2015، قال المرزوق أن الشركة
حققت في نهاية عام 2015
مجملاً إيرادات تبلغ 46,8
مليون دينار، حيث نتج عن
ذلك تحقيق صافي أرباح
بلغ نحو 7 ملايين دينار،
كما تعززت حقوق مساهمي
الشركة الأم لتصل إلى 77,9

الشركة حصلت على
موافقة أغلبية الدائنين
لتمديد فترة السداد